مسائل في الخلاف النحوي من كتاب " غنية الاريب عن شروح مغني اللبيب"

ا.م.د. وعد محمد سعيد العاني م .م . محمد ابراهيم شلال الهيتي
جامعة الانبار – كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلغة العرب ، وقيِّض له رجال اللغة دارسين وعاكفين ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ، وبعد . فما زال الباحثون والدارسون يعودون إلى (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري (761هـ) فيجدون ذخائر لم يفطن إليها القدامى والمحدثون ، إذ عكف عليه العلماء بالشرح والبحث يسجلون دقائقه ويكشفون غوامضه ويحللون ويقوّمون ويعترضون . فكانت له شروح ، وعليه حواشٍ كثيرة ، من هذه الشروح (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب) لمصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت 1100هـ) الذي وقف على نص المغني محللاً مكنون مسائله ومفسراً ما أبهم من عبارات وتراكيب ونصوص ؛ وقد ضمّ الأنطاكي في طيّات شرحه آراء المتقدمين والمتأخرين من النحاة ؛ واقفاً على هذه الآراء وقفة الباحث المستبصر فهو يكشف عن معاني الأدوات وما أبهم من ألفاظ وتراكيب ، مستعيناً بآراء سابقيه ، و يورد الآراء المختلفة والمتوافقة في المسائل ، فوجدته يوجه ويبين الأحكام ، ويعضد ذلك بالشواهد ، ويرجّح ، ويرد مستمداً ومستعيناً – غالباً – بآراء العلماء السابقين .

الكلمات الرئيسية: النحو العربي , شروح وحواشي , ابن هشام الانصاري

Abstract

Peace and prayers be on Prophet Mohammad and his clan and companions. Ibn Hisham Al-Ansary's book The Intelligent's Guide to Parsing Manuals stimulated numerous explanations and notations. The best of these explanations is The Elequent's Guide to the Explanations of the Intelligent's Guide by Mustafa Ramzi b. Haj Hassan Al-Antaky (Dec. 1100 A.H.). This book is a through analysis and interpretation of Al-Ansary's book. It also surveys the views and opinions of early and late grammarians when dealing with Al-Ansary's grammatical views. It draws heavily on the grammatical lore to consolidate or refute Al-Ansary's views on Arabic grammar.

Key Words: Arabic Grammar, Explanations & Annotations, Ibn Al-Ansary

المسالة الاولى : التنازع

هو ((توجه عاملين إلى معمول واحدٍ)) [1] ، وحقيقته :((أنْ يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه ،

[1] شرح ابن عقيل : 157/2 ، تأليف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمذاني (ت 709هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2 ، دار الفكر، دمشق 1985.

ويتأخر عنهما معمولٌ غيرُ سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى)[1] ، وهو جائز باتفاق العلماء[2] إلا أنَّهم اختلفوا في أولى العاملين بالعمل ، وهو ما وقف عليه الأنطاكي في مسألة تنازع الفعلين مختاراً عمل الثاني ، وذلك لدى وقوفه على قوله تعالى (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)[3] إذ قال:((تنازعا في « قِطْرًا » ، فاعمل الثاني ، ولو أُعمل الأول لقيل : أُفْرِغْهُ ؛ لأن المختار إضمار المفعول في الثاني ، وفيه دليل للبصرية على أَنَّ المختار إعمال الثاني ، وإلا لكان أفصح على غير المختار))[4].

---

[1] أوضح المسالك على ألفية ابن مالك : 186/2 ، تأليف : جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، 1399هـ-1979م.

[2] ينظر: مثلاً : الكتاب : 73/1 ، تأليف : أبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180 هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان . المقتضب : 112/3 ، تأليف : أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت . شرح الكافية الشافية : 651/2 ، تأليف : ابن مالك محمد بن عبد الله(ت 671هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط 1، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، السعودية .

[3] سورة الكهف : من الآية 96 .

[4] غنية الأريب : 36/4 غنية الأريب ، تأليف : مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت 1100هـ) ، تح: حسين صالح الدبوس وآخرون ، عالم الكتب الحديث ، ط1، أربد- الأردن 2011م .

أما الكوفيون فاحتجوا بالنقل والقياس على أنَّ إعمال الأول أولى ، أما النقل فلمجيئه في كلامهم كثيراً ، فمما احتجوا به قول امرئ القيس [1] :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِيْ وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الفعل الثاني لنصب «قليلاً» وذلك لم يروهِ أحد ،

وقال رجل من بني أسد [2] :

فَرَدَّ عَلَى الفُؤادِ هَوَى عَمِيْداً وسُوْئِلَ لَوْ يُبِيْنُ لنا السُّؤَالَا

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُوْراً بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا

فأعمل الأول ولذلك نصب « الخُرُدَ الخِدَالا » ولو أعمل الفعل الثاني لقال « تقتادنا الخُرُدُ الخدالُ » بالرفع [3] .

وأما القياس فعندهم الفعل الأول سابق للثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا أنَّ كونه مبدوءاً به كان إعماله أولى وذلك لقوة الابتداء والعناية به ،

---

[1] ديوان امرئ القيس 1 / 139 بن حجر بن الحارث ، اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1425–2004 م .

[2] البيتان لمرار الأسدي ، ينظر ديوانه : 486 ، جمعه : نوري حمودي القيسي ، ط 1 ، 1972 ، وهما من شواهد سيبويه ، ينظر الكتاب : 78/1 ؛ ولم ينسبه المبرد إلى شاعر بعينه ، ينظر المقتضب : 76/4 .

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 73/1 ، تأليف : عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري ، ط 1 ، المكتبة العصرية ، 1424هـ–2003م .

ولهذا لا يجوز إلغاء « ظننت » إذا وقعت مبتدأة ، نحو : (ظننت زيداً قائماً) بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو: (زيدٌ ظننت قائم) و(زيدٌ قائمٌ ظننتُ) وكذلك لا يجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة ، نحو: « كان زيدٌ قائماً » بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو:(زيدٌ كان قائمٌ) فدلّ على أَنَّ الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل . والذي يؤيد إعمال الفعل الأول أولى ، كما إنَّ إعمال الفعل الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.[1] وزعموا أَنَّ المتقدم أولى بالإعمال لاعتناء العرب به فجعلوه أول الكلام[2] . ويقويه أَنَّه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإن التأثير للمتقدم منهما , ومثال ذلك القَسَم والشرط إذا اجتمعا فإن العرب تبني الجواب على الأول منهما ، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول : (إنْ قام زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمروٌ) ، (والله إنْ قامَ زيدٌ ليقُومنَّ عمرو) ، فكذلك أن يكونَ الاختيار إعمال الأول [3] .

وأما البصريون فشاطروا الكوفيين في الاحتجاج بالنقل والقياس، أما النقل فقد جاء كثيراً، من ذلك قال تعالى:(آَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)[4] ؛ فأعمل الفعل الثاني وهو أفرغ ،ولو أعمل الفعل الأول لقال:«أُفرغْه عليه» وقال

---

[1] ينظر: المصدر السابق : 73/1 .

[2] ينظر: تذكرة الحفاظ : 348 ، تأليف : أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745 هـ) ، تح : عفيف عبد الرحمن ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ-1986م .

[3] ينظر: شرح الجمل : 615/1 ، تأليف : ابن عصفور الأشبيلي (ت693هـ) تح : د. صاحب أبي جناح ، ط 1 ، القاهرة ، 1971م .

[4] سورة الكهف : من الآية 96 .

تعالى:(هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)[1] فأعمل الثاني وهو«اقْرَءُوا»، ولو أعمل الأول لقال:اقرأوه وقال الفرزدق[2]

وَلكِنَّ نَصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنيْ بَنُو عَبْدِ شَمسٍ مِنْ مَنَافٍ وهاشِمِ

فأعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : (سببت وسبّوني بني عبد شمس) بنصب « بني » وإظهار الضمير في « سبني » ... [3]

وأما القياس : ((فهو أَنَّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم وليس في إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : (خشنت بصدرهِ وصدرِ زيدٍ) فيختارون إعمال الباء في المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه وليس في إعمالها نقض معنى ، فكان إعمالها أولى .

والذي يدل على أَنَّ للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : (جُحْرُ ضَبٍ خربٍ) فأجروا « خربٍ » على « ضبٍ » وهو في الحقيقة صفة للحجر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب فههنا أولى)) [4] .

وقد أثبت هذا المعنى سيبويه فقال : ((ترك أن يكون خبراً حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أَنَّ الأول قد دخل في ذلك ، ولو لم تحمل الكلام على

---

[1] الحاقة : من الآية 19 .

[2] شرح ديوان الفرزدق 2 / 457 ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، ط 2 ، بيروت لبنان 1983م .

[3] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/73-74 .

[4] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/77 .

الآخر لقلت : (ضربت وضربوني قومَك) ، وإنما كلامهم : (ضربت وضربني قومُك) ، وإذا قلت « ضربني » لم يكن سبيل للأول لأنك لا تقول : « ضربني » وأنت تجعل المضمر جميعاً ، ولو أعملت الأول لقلت : (مررت ومرّ بي زيدٌ) ، وإنما قُبح هذا أنَّهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى)) [1] .

وقد ردَّ النحاة ما تواضع عليه الكوفيون ، جاء في الإنصاف وغيره : أما قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِيْ وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

فنقول : إنَّما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً وذلك من وجهين ، أحدهما : أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا متناقض ، والثاني أنَّه قال في البيت الذي بعده :

وَلَكِنَّمَا أَسْعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِيْ

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني ، وأما قول الآخر :

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُوْراً بها يَقْتَدَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا

فنقول إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروي ؛ فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف في الجواز ، وإنما الخلاف في الأولى [2] .

---

[1] الكتاب : 76/1 .

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف :77/1–78 ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :451/1.

وأما قولهم – في القياس – إنَّ إعمال الأول أوْلى ، كونه مبدوءاً به فمردود من وجهين : الأول : ((هم – الكوفيون – وإنْ كانوا يُعْنَوْنَ بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر)) [1] . والثاني : أنهم ((لو أعملوا الأول لراعوه من كل وجه ، وأهملوا الثاني من كل وجه ، وهذا نقيض الحكمة ، بل جعلوا تقدم الأول عناية به من وجه ، وإعمال الثاني عناية من وجه ، فأعطوا لكل منهما حصة من العناية ، على أنا نقول : إعمال الثاني لا يمنع الأول شيئاً من العناية على أن لا تصير إلى إعمال الثاني إلّا بعد إعطائنا الأول ما يستحقه إما مضمراً فيه إن طلب مفعولاً بخلاف إعمال الأول ، فإنّا نذكر العامل الثاني قبل توفية الأول ما يقتضيه ، فلو قيل بما ذكرنا إنَّ إعمال الثاني أتم في الاهتمام بالأول من إعماله لم يبعد ذلك)) [2] وقال العكبري : ((قالوا الأول أهم للبدء به ، قلنا : لو اشتد الاهتمام به ليجعل معموله إلى جانبه على أَنَّ الاهتمام بالأقرب أشد)) [3] .

وأما مسألة الإضمار قبل الذكر فجائز هنا ، لأن ما بعده يفسره أنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ، قال تعالى : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) [4] ، فلم يعمل الآخر فيما عمل في الأول استغناءً عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أَنَّ الثاني قد دخل في حكم الأول ، وقال الله

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف : 78/1 .

[2] تذكرة النحاة : 349 .

[3] اللباب في علل البناء والإعراب : 1 /156 ، تأليف : أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تح : غازي مختار طليمات ، ط 1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1416–1995م .

[4] سورة الأحزاب : الآية 35 .

تعالى : (أَنَّ اللَّـهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [1] ، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني والشواهد على ذلك كثيرة [2] . قال السيوطي : ((ويحذف الضمير غير المرفوع فلا يضمر في الأول لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى الإضمار قبل الذكر)) [3] .

وأما قولهم : إذا اجتمع طلبان كان التأثير للمتقدم كما في القَسَم والشرط ، فنقول : ((إذا اجتمع طالبان فلا يخلو إما أن يكونا عامِلَيْن ، أو ليسا كذلك ، فإن لم يكونا عامِلَيْن ، فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشرط والقسم من مراعاة الأول ، وقد يراعي الثاني كما ذكرنا في : (علمت أزيد منطلق) ، وأما إذا كان الاثنان عاملين فإنما تعمل العرب الثاني منهما ، بدليل قولنا : (إنْ لم يقم زيدٌ قمتُ) ، فإنه لما اجتمع حرف الشرط « إنْ » و « لم » وهما جازمان ، جزمت الفعل بـ « لم » دون « إنْ » بدليل وقوع جواب الشرط فعلاً ماضياً في فصيح الكلام ، ولو كان الجزم بـ « إن » لما وقع جواب الشرط ماضياً ، وقد عمل حرف الشرط في الفعل إلّا في الشعر على الأصحّ ، فعرفنا أَنَّ العمل لـ « لم » دون « إنْ » ، وإذا لم يكن إعمال الثاني هنا واجباً كما كان في اجتماع « إنْ » و « لم » فلا أقلّ من يكون أولى)) [4].

وأرى أَنَّ هناك قصوراً في مناقشة الأنطاكي لهذا الرأي ، لا سيما وإنه لم يقف على العلة الرئيسة التي اختلف عليها نحاة البصرة والكوفة وهي إِنَّ

---

[1] سورة التوبة : الآية 3 .

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 78/1–80 .

[3] همع الهوامع : 121/3 ، تأليف : أبي بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، تح :

عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر .

[4] تذكرة النحاة : 349 .

الكوفيين اختاروا إعمال الأول للسبق والبصريون اختاروا الثاني للقرب – كما سبق مناقشة ذلك – وإن اعتماده بيان وتوضيح الآية الكريمة لا يشكل إلماماً مقبولاً للمسألة عند دارسي النحو ، ولعله وقف على ما وقف عليه بعض النحاة من ذلك ما جاء في الكشاف : ((والقطر : النحاس المذاب ... منصوب بـ « افرغ » وتقديره : آتوني قطراً افرغ عليه قطراً ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه)) [1] وقال أبو حيان في البحر المحيط : ((« قطراً » منصوب بـ « افرغ » على إعمال الثاني ، ومفعول « آتوني » محذوف لدلالة الثاني عليه)) [2] .

إنَّ إعمال الثاني هو مذهب أغلب النحاة كالزمخشري [3] والرضي [4] والمرادي[1] . وأرى أنَّ ما ذهب إليه الأنطاكي وغيره ممن سبقه من النحاة في

---

[1] تفسير الكشاف : 698/2 ، تأليف : أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 583هـ) ،
تح عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت (د : ت) .

[2] تفسير البحر المحيط: 122/6 ، تأليف : أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تح : عادل أحمد وعلي محمد ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1422هـ-2001م .

[3] المفصل في صفة الإعراب : 39/1 ، تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري ، تح : علي بو ملحم ، ط 1، مكتبة الهلال ، بيروت لبنان 1993م .

[4] شرح الرضي على الكافية : 210/1 ، تأليف : محمد بن الحسن الرضي (ت 686 هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط 2 ، جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا ، 1996.

إعمال الثاني هو أولى بالصواب لسعة شواهد القرآن الكريم فيه ، بخلاف إعمال الأول الذي ((مع قلّته لا يكاد يوجد في غير الشعر)) [2] . فضلاً عن ذلك إنَّ البصريين راعوا عدم الفصل بين العامل ومعموله في اختيارهم لإعمال الثاني وهو مطلب نحوي مُهمّ في عُرف النّحاة

المسألة الثانية : إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من « أل » :

اسم الفاعل : اسم مشتق يدل على ((الحدث ، والحدوث ، وفاعله)) [3] وهو يعمل عمل الفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به بشروط ذكرها النحاة ، فأجمعوا على ((أنَّ المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين ، وما جرى مجراها يعمل مطلقاً بإجماع)) [4] وأما إذا كان مجرداً فيشترط فيه أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال ويعتمد على مبتدأ ، أو موصوف ، أو ذي حالٍ ، أو حرف استفهام ، أو حرف نفي ، كقولك : (زيدٌ مُنطلقٌ غُلامُه) ، و (هذا رجلٌ بارع أدبُه) ، و (جاءني زيدٌ راكباً حماراً) ، و (أقائم أخواك) ، و (ما ذاهبٌ غلامُك) [5] . وإنّما أُعمل اسم الفاعل لمشابهته المضارع لفظاً

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك : 636/2 ، تأليف : بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) تح: عبد الرحمن علي سليمان ، ط 1، دار الفكر العربي، 1428هـ–2008م .

[2] شرح التسهيل: 167/2 ، تأليف : جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي ، تح : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي ، ط 1 ، دار هجر للطباعة ، مصر ، 1410هـ–1990م .

[3] أوضح المسالك : 216/3 .

[4] شرح الكافية الشافية لابن مالك : 1043/2 ، همع الهوامع : 70/3 .

[5] ينظر : المفصل في صفة الإعراب : 289/1–290 ، شرح الأشموني على حاشية الصبان : 216/2 ، تأليف : محمد بن علي الصبان (ت

ومعنىً ، قال الرضي : ((وذلك لأن المضارع على وزن اسم فاعل لفظاً وبتقديره معنىً ، فـ (جاءني زيدٌ يركب) بمعنى (جاءني زيدٌ راكباً) ولاسيما وهو يصلُح للحال وصفاً وبين الحالتين تناسب ، وإن كانا في الحقيقة مختلفين)) [1] .

وعليه فلا يعمل اسم الفاعل في الماضي ، أما الأنطاكي فذهب إلى جواز إعماله ، لدى وقوفه على شاهد ابن هشام ((يا رُبّ صائمه لن يصومه ، ورب قائمه لن يقومه)) [2] ؛ إذ ذكر أن ضمير « صائمه » و « قائمه » لشهر رمضان ، بدليل أَنَّ الأعرابي قال ذلك بعد مضي رمضان فضمير « صائمه » و « قائمه » في محل نصب باسم الفاعل ، لا في محل جر بالإضافة إليه ، وإلا لامتنع أن يكون مدخولاً لـ « رب » ، لأن إضافة اسم الفاعل بمعنى الماضي محضة تفيد التعريف[3] . والمسألة فيها خلاف ، فذهب البصريون إلى عدم جواز إعماله [4] ، وهو مذهب كثيرٍ من الكوفيين

1206هـ) ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، 1430هـ – 2009م .

[1] شرح الرضي على الكافية : 43/2 .

[2] ينظر : ، مغني اللبيب : 180 ، تأليف جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تح: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق ، 1985م ..

[3] ينظر : غنية الأريب : 155/2 .

[4] ينظر : كتاب سيبويه : 164/1 ، المقتضب : 148/4 ، توضيح المقاصد والمسالك : 852/2 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 196/2 تأليف بهاء الدين بن عقيل ، تح : محمد كامل بركات ، ط 1 ، دار الفكر – دمشق ، 1402هـ–1982م..

[1] فاسم الفاعل ((جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في " يفعل " كان نكرة منوناً وذلك قولك : (هذا ضاربٌ زيداً غداً) ، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان وتقول : (هذا ضاربُ عبد الله الساعة) فمعناه وعمله ، مثل : (هذا يضرب زيداً الساعة))) [2] ، فهم يشبهون اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتق منه في عدد الحروف ، وفي هيئة الحركة والسكون ، ألا ترى أَنَّ قولك (ضَارِبُ) يضاهي قولك (يَضْرِبُ) في كون كل واحد منهما على أربعة أحرف ، ثانيهما ساكن ، وما عداه متحرك ، فلما اشتبها من هذا الوجه أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال واعمل اسم الفاعل كما يعمل الفعل المضارع [3] . وأما إذا كان بمعنى الماضي لم يعمل ، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو يشبهه معنىً لكن لا يشبهه لفظاً فلا يجوز عندهم أن تقول : (هذا

---

[1] الغرة المخفية في شرح الدرر الألفية : 481/2 ، تأليف : أبي العباس أحمد بن الحسين الخباز ، (ت 639 هـ) تح : حامد محمود العبدلي ، ط 1 ، دار الأنبار ، العراق 1990م .

[2] كتاب سيبويه : 164/1 ، وينظر مثله : الأصول في النحو : 25/2 تأليف : أبي بكر محمد بن سهل السراج (ت 316 هـ) تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، 1408هـ–1988 ، علل النحو : 301/2–302 ، تأليف : أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381) ، تح : محمد جاسم الدرويش ، ط 1 ، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية ، 1420هـ–1999م .

[3] ينظر : شرح ملحة الإعراب : 98 ، تأليف : أبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516 هـ) ، تح : فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن . شرح ابن عقيل : 106/3 .

ضاربٌ زيداً أمسِ) ، بل تجب إضافته فتقول : (هذا ضاربُ زيدٍ أمس) [1] فالماضي لا يشبه اسم الفاعل ولا اسم الفاعل يشبهه ، فلم تحمل علته في العمل كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب[2].

وخالف الكسائي ما عليه جمع النحاة ، وتبعه بعضهم منهم هشام الضرير، وابن مضاء القرطبي[3] ، والأنطاكي مستدلّين بقوله تعالى:(وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)[4] وقوله تعالى:(فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ)[5] فنصب المعطوف ، وبقولهم (هذا معطي زيد درهماً أمس) . ولا ناصب للدرهم إلا الاسم [6] . فضلاً عما تقدم من قولٍ للأعرابي وهو ما احتج به الأنطاكي . فأما الجواب عن الآية الأولى ، فذهب غير واحد من المفسرين [7] والمحققين أنها أريد بها حكاية حال ماضية [1] .

---

[1] المساعد على تسهيل الفوائد : 196/2 .

[2] ينظر : علل النحو : 301/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 438/1 .

[3] ينظر : شرح الرضي على الكافية : 417/3 ، توضيح المقاصد : 849/2 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 197/2 ، همع الهوامع : 70/3 .

[4] سورة الكهف : الآية 18 .

[5] سورة الأنعام : الآية 96 .

[6] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:438/1 ، شرح الرضي على الكافية: 417/3-418.

[7] ينظر: مثلاً : تفسير الجامع لأحكام القرآن ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، (ت 671 هـ) ، تح : هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1423هـ-2003م ، تفسير اللباب في علوم الكتاب : 242/1 ، تأليف : أبي حفص عمر بن علي

قال ابن هشام : ((ألا ترى أَنَّ المضارع يصح وقوعه هنا ، تقول : وكلبهم يبسط ذراعيه ، ويدل على إرادة حكاية الحال أَنَّ الجملة حالية والواو واو الحال))[2] ، ومعنى (باسط ذراعيه) ، (يبسط ذراعيه) بدليل (ونُقَلِبُهم) ولم يقل :(وقَلَّبْنَاهم) [3] . وأما الآية والمثال ففيهما جوابان أما الآية فإنها على حكاية الحال ، فهو سبحانه يفلق الإصباح ويجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً في كل يوم أو يُقدر فعل محذوف فينتصب الشمس والقمر به ، أي : وجعل الشمس ، وهكذا التقدير في المثال : والتقدير أعطاه درهماً [4] .

وأمّا ما ذكره الأنطاكي فالعجيب عنه انشغاله بشاهد ضعيف لهذه المسألة ، لم يقف عليه قدامى النحاة ولا المحققون ، كما وقفوا على غيره ، وقد تكفل المتأخرون بتوجيهه . قال الصبّان : ((بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها ، فاسم الفاعل غير ماضٍ تنزيلاً وقوله : لن يصومه ولن

ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1419 هـ –1998م .

[1] ينظر : المفصل : 289/1 ، شرح الرضي على الكافية : 3 / 418، همع الهوامع : 70/3 . معنى حكاية الحال : أن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ) .

[2] شرح قطر الندى : 271/1 ، تأليف ابي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام(ت 761 هـ) تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة ، 1383 هـ .

[3] ينظر : مغني اللبيب : 906 .

[4] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 438/1 .

يقومه عبَّر بـ « لن » الاستقبالية لأن المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه)) [1] .

ويرى الباحث أَنَّ المسألة مبنية على ركني الشبه باللفظ والمعنى ، وبانتقاض ركن اللفظ ضعف جواز الإعمال ؛ قال ابن مالك : ((لأن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قِبَلِ المعنى فلا يعطى ما أعطى المشابه لفظاً ومعنى – أعني الذي يراد به معنى المضارع – كما لم يعطَ من الاسم من منع الصرف بعلّة واحدة ما أعطى ذو العلتين)) [2] . وأقلّ ما يمكن قوله فيما ذهب إليه الأنطاكي ومن قبله الكسائي وغيره : أنهم اختاروا غير الأحسن كما عبّر بذلك فخر الدين الرازي [3] .

المسألة الثالثة : دخول « أل » على العلم المنقول على وزن « يفعل »

الأصل في أسماء العلم أن لا تدخلها « أل» التعريف ؛ ((لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر))[4] ، ولكن يسوغ دخولها الأعلام إذا شاركها غيرها

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني : 345/2 .

[2] شرح التسهيل لابن مالك : 75/3 .

[3] ينظر : التفسير الكبير : 48/29 ، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت 606 هـ) ، ط 1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1421هـ–2000م.

[4] شرح المفصّل لابن يعيش : 44/1 شرح المفصّل ، تأليف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ) ، المطبعة المنيرية ، مصر .

في مسماها[1]، ويرى الأنطاكي أَنَّ دخول «أل» على الأعلام هو من باب الضرورة فالأعلام المنقولة من فعل كـ« يشكر» و« يزيد»هي لا تصلح لـ«أل» إلا في الضرورة[2] وفي المسألة خلاف ، نقل عن المبرد أَنَّ الألف واللام في«اليزيد» من قول الشاعر[3]:

رأيتُ الوليدَ بن اليزيد مُبارَكاً شَديداً بأعْبَاء الخِلاَفةِ كَاهلُهْ

إنما دخلت لمشاكلة لوليد [4] . وجعل الفراء دخولها من باب الضرورة للشاعر يبتغي فيها غرض المدح ، والفصاحة تكون بعدم دخولها ، جاء في معاني القرآن : ((لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يجري مثل : يزيد ويعمر إلا في شعرٍ

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

---

[1] ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: 44/1 . العلم في العربية : 84 ، رسالة ماجستير تقدم بها سامي عبد الله فرحان الجميلي إلى جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1988 .

[2] ينظر : غنية الأريب : 322/1 .

[3] نسبه النحاة لابن ميادة الرماح بن أبرد ، ينظر : معاني القرآن للفراء : 15/2 ، 106/4 تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، (ت 207 هـ) ، تح : أحمد يوسف نجاتي وآخرون برواية : بأحناء الخلافة كاهله . سر صناعة الإعراب : 451/2 ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، 1405هـ–1985م . ، شرح الرضي على الكافية : 257/3 .

[4] ينظر : تفسير روح المعاني : 159/7 ، تأليف : أبي الفضل محمود الآلوسي (ت 1270 هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .

وإنما أدخل في يزيد الألف واللام لمّا أدخلها في الوليد ، والعرب إذا فعلت ذلك فقد أمست الحرف مدحاً)) [1] .

وفي موضع آخر : ((العرب لا تدخل على « يفعل » إذا كان في معنى فلان ألفاً ولاماً ، يقولون : هذا يسع ، وهذا يعمر وهذا يزيد ، فهكذا الفصيح من الكلام)) [2] وتابعه في ذلك الطبري إذ يقول : ((ولا تكاد العرب تدخل الألف واللام على هذه الصورة أعني « يفعل » لا يقولون : رأيت اليزيد ولا أتاني النجيب إلّا في ضرورة الشعر)) [3] ، وذهب ابن جني إلى أَنَّ دخولها يقع على قلة في الشعر وتدخل عليه الألف واللام إذا سلب التعريف من الاسم العلم فقال : ((وإذا جرى زيدٌ بعد سلبه تعريفه مجرى رجل وفرس لم يستنكر فيه أن يجوز دخول لام المعرفة عليه في التقدير وإن لم يخرج إلى اللفظ ؛ فكأنه صار بعد نزع التعريف عنه يجوز أن تقول الزيد والعمرو ، وقد جاء شيء من ذلك في الشعر قال ابن ميادة :

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

يريد يزيد [4])) وهذا ما ذهب إليه الزمخشري [1] وابن يعيش [2] والرضي [3] . وعدَّ بعض النحاة دخول الألف واللام على « يزيد » وأمثاله شذوذاً ولا يعتد به لقلة وروده في كلام العرب [4] .

---

[1] معاني القرآن للفراء : 315/2 .

[2] المصدر نفسه : 106/4 .

[3] ينظر : تفسير جامع البيان في تأويل القرآن : 510/11 ، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت 310 هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، 1420 هـ – 2000 م .

[4] سر صناعة الإعراب : 451/2 .

ويرى الباحث مما تقدم ؛ أنَّ وقوف الأنطاكي وتعليقه على هذه المسألة بالضرورة يعتريه النقص ، فلم يبين لنا أياً من مسوغات الضرورة التي أدخلت فيها « أل » على العلم المنقول مِن « يفعل » كما بينها بقية العلماء . ولعله وقف على ما ذكره بعض العلماء في ذلك قال ابن أبي الربيع : ((فالأعلام إذا نكرت لا يجوز دخول الألف واللام عليها إلا في الشعر ضرورة)) [5] .

وأرى أنه لا بأس بالتجوز في هذه المسالة في الشعر – كما قال الأنطاكي وغيره – لضرورة يراها الشاعر ؛ إيذاناً منه بتأدية غرض شعري أو تعريف علم نكْر ، ومن هنا فإن مَن قال بشذوذه فقد جانب الصواب ؛ وذلك لأن وروده في الشعر – وإن كان على قلة – لا يمكن الحكم عليه بالشذوذ ، لاسيما وإننا وجدنا بعض المحققين مَن يوجب تعري العلم بها دون غيرها ، فالرضي يرى أنَّ العلم قد ينكر قليلاً فإما أن يُستعمل بعد ، على التنكير ، نحو : رب زيدٍ لقيته ، وقولك : لكل فرعون موسى ، لأن« رُبَّ » و« كلّ » من خواص النكرات ، أو يُعرف وذلك بأن يؤول بواحدٍ من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

---

[1] ينظر : المفصل : 29/1–30 .

[2] ينظر : شرح المفصل : 44/1 .

[3] ينظر : شرح الرضي على الكافية : 257/3 .

[4] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 157/1–159 ، تفسير البحر المحيط : 178/4 .

[5] البسيط في شرح جمل الزجاجي : 884/2 ، تأليف : ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد السبتي (ت 688 هـ) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 1986 .

أو بالإضافة كقوله [1] :

عَلاَ زَيَدُنا يَوَمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكم بأَبْيضَ مَاضي الشَّفرتينِ يَمانِي

فإذا نُكِّر وجب جبر ذلك التعريف الفائت بأخصر أداة للتعريف وهي اللام [2] .

وقال ابن مالك:((المنقول من فعل نحو: يزيد ، ويشكر فإنه لا تدخل عليه الأداة إلّا لضرورة أو عروض تنكير)) [3] .

المسألة الرابعة:الجر على الجوار

المقصود بهذا المصطلح : ((إنَّ عامل الجر ليس الإضافة أو حرف الجر ، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحرف الجر)) [4] وحركة المجاورة اجتلبت للمناسبة بين اللفظتين المتجاورتين فلا تحتاج الى عامل [5] . وهذه الظاهرة أثبتها جمع من النحاة وأجازوها لورودها على قلةٍ في كلام .

---

[1] هذا البيت نسبه المبرد إلى رجل من طيّىء برواية : بأبي مصقول الغرار يماني . ينظر : الكامل في اللغة والأدب : 228/1 ، تأليف : محمد بن يزيد المبرد ، (ت 285 هـ) ، تح : محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط 3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1417هـ–1997م ، شرح الرضي على الكافية : 368/1 ، خزانة الأدب : 196/2 .

[2] ينظر : شرح الرضي على الكافية : 257/3 .

[3] شرح التسهيل لابن مالك : 180/1 .

[4] ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموقعها في القرآن الكريم : 7 ، تأليف : فهمي حسن النمر ، دار الثقافة للطباعة القاهرة ، 1985 .

[5] ينظر : المصدر نفسه : 8 .

العرب منهم سيبويه [1] إذ جعل منها قولهم : ((هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)) بجر « خربٍ » لمجاورته « ضبٍ » والأصل فيه الرفع ، والمبرد [2] وابن مالك [3] وجعلها ابن هشام من باب الشذوذ في القياس والاستعمال وتكون في النعت والتوكيد وأما عطف النسق فذكر أَنَّ فيها خلافاً بين النحاة [4] .

أما الأنطاكي فكان له رأيٌ مغايرٌ لما ذكر من هذه الآراء وقد وجدناه يشير إلى ظاهرة المجاورة في أكثر من موضع في شرحه ، وانها لا عبرة بحركتها ، إذ وقف على قول الشاعر [5] :

كبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مزمّلِ

فقال : ((فمزمّلِ ، مجرور لفظاً مرفوع تقديراً صفة كبير ، فلا عبرة لحركة الخفض على الجوار ؛ لأنها حركة اتباع للمشاكلة اللفظية كما تقول : الحمدِ لله بكسر الدال)) [6] .

---

[1] ينظر : كتاب سيبويه : 436/1 .

[2] ينظر : المقتضب : 226/1 .

[3] ينظر : شرح الكافية الشافية : 1167/3 .

[4] ينظر : شرح شذور الذهب : 588/2 ، تأليف : ابن هشام عبدالله بن يوسف بن عبد الله (ت761هـ) ، تح : عبد الغني الدقر ، ط 1 ، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق ، 1984م.

[5] شرح ديوان امرئ القيس (السكري): 289/1 ، وصدره : كأنَّ أباناً في عرانين وبله . دراسة وتحقيق:أنور عليان ومحمد علي ، ط 1، مركز زايد للتراث والتأريخ ، 1421هـ–2000م.

[6] غنية الأريب : 682/4 .

وفي معرض حديثه عن قوله تعالى : (وحورٍ عينٍ) [1] بالجر قال الأنطاكي رداً على من زعم أَنَّ العطف على: (ولدان مخلدون) لا على :(أكواب وأباريق) ؛ نقلاً عن الحلبي : ((فإنّ أبا عمرو بن العلاء وقطرب ذهبا إلى أَنَّه معطوف على « أكواب » حقيقة ؛ وإنَّ الولدان يطوفون عليهم بالحور كما يطوفون عليهم بالمأكول والمشروب)) [2] . ولدى وقوفه على قوله تعالى : (وأرجلِكم) [3] بالخفض من قوله تعالى : (فاغسلوا وجوهَكم وأيدَيكم وأمْسَحُوا برؤوسِكم وأرجِلكم) ردَّ على من ادعى أنّها عطف على « أيديكم » لا على « رؤوسِكم » قال الأنطاكي : ((ليس الخفض على المجاورة ، وإنما هو على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر كقولهم : تقلدت السيف والرمحِ ، وقيل مخفوض على الجوار وليس بجيد ، إذ لم يأت في القرآن ولا في الكلام الفصيح)) [4] .

---

[1] قراءة حمزة والكسائي : ينظر : الكنز في القرآءات العشر : 1 / 63 ، تأليف أبي محمد عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجيه المقرئ (ت741هـ) ، تح : د. خالد المشهداني ، ط1 ،مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة 1425هـ ـ2004م ، معطوفة على الضمير المجرور في (عليهم) من قوله تعالى:(ويطاف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين وحور عين) .

[2] الدر المصون : 202/10 ، تأليف : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ) ، تح : أحمد محمد الخراط ، ط 1 ، دار القلم ، دمشق ، 1414هـ–1994م ، غنية الأريب : 682/4–683 .

[3] قراءة كثير وأبي عمرو بن العلاء وحمزة ، ينظر تفسير البحر المحيط : 3 / 452 .

[4] غنية الأريب : 683/4 .

إنَّ ما سطر الأنطاكي فيما سبق ذكره من شرح إنّما جاء ردّاً على معظم ما احتج به المجيزون لهذه الظاهرة ، فهو يصطف مع النحاة المانعين لها وقد سبق الأنطاكي كثير من النحاة ، فهذا الزجاج يقف عند الآية الكريمة : (فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) ويعقب : ((وقال بعض أهل اللغة : هو جر على الجوار ، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله)) [1] .

وقال النحاس : ((وهذا القول غلط عظيم ؛ لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه ، وإنما هو غلط ونظيره الإقواء)) [2] . وقال ابن خالويه : ((ولا وجه لمن ادعى أن « الأرجل » مخفوضة بالجوار ؛ لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال ، والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال)) [3] . وإلى هذا ذهب مكي بن أبي طالب القيسي [4] وابن الحاجب [1] وغيرهم .

---

[1] معاني القرآن للزجاج : 153/2 ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311 هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الجليل عبدة شلبي ، ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1408هـ–1988 .

[2] إعراب القرآن للنحاس : 9/2 ، تأليف : أبي جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ) تح : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، 1409هـ–1988م .

[3] الحجة في القراءات السبع : 29/1 ، تأليف : أبي عبد الله الحسين بن أحمد ، بن خالويه (ت 370 هـ) تح : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، 1401هـ .

[4] ينظر : مشكل إعراب القرآن : 220/1 ، تأليف : مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، تح : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1405هـ .

وقف المحققون على هذه الآية وذكروا أَنَّ الجوار لا يحسن ولا يجوز في العطف خاصة لعدم سماعه ، ولأن حرف العطف يفصل بين الكلمتين المتجاورتين فبطلت بذلك المجاورة ، وإنَّ الخفض في الآية الكريمة إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس فقيل : الأرجل مغسولة ولا ممسوحة [2] . أما ما ذكره في قولهم « هذا جحرُ ضبٍ خربٍ » فقد تأولوه على اختلاف في التقدير ، قال السيرافي : رأيت بعض النحويين من البصريين قال في ((« هذا جحرُ ضبٍ خربٍ » قولاً شرحتهُ وقويته بما يحتمله ، زعم هذا النحوي : أَنَّ المعنى هذا جحر ضب خرب الجحر والذي يقوي هذا ، أما إذا قلنا : خرب الجحر ، صار من باب حسن الوجه ، وفي خرب ضمير الجحر مرفوع لأن التقدير : كان خرب جحره ومثله ما قاله النحويون : مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين ، والتقدير : لا قبيح الأبوين)) [3] . وخرّجه ابن جني على : خرب جحرُه ، حذف المضاف إلى الضمير وأقيم المضاف إليه « الهاء » مقامة فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً [4] . وعليه حمل بيت امرئ القيس الذي وقف عليه الأنطاكي .

---

[1] ينظر : أمالي ابن الحاجب : 279–280 ، تأليف : أبي عمرو عثمان ابن الحاجب (ت 646 هـ) دراسة وتحقيق : فخر قدارة ، دار عمار ودار الجيل ، 1409هـ–1989م .

[2] ينظر : شرح شذور الذهب : 428/1 .

[3] ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : 328/2 ، تأليف : أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368 هـ) تح : حمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، ط 1 ، دار الكتاب العلمية بيروت ، 2008م .

[4] ينظر : الخصائص : 192/1 ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، (ت 392 هـ) تح : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت .

وفي كلا القولين تأول بجرّ « خربٍ » على أَنَّه صفة لـ « ضبٍ » وقد رد ابن هشام هذين القولين نظراً لما يلزم معهما من استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له ، وهذا غير جائز عند البصريين وإن أمن اللبس [1] .

والذي يبدو لي أَنَّ ظاهرة الجر على المجاورة واردة في كلام العرب « على قلة » في السماع وشذوذاً في القياس ، وهذا قد يجعله مقبولاً في النص الشعري أو النثر قال ابن خالويه : ((مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال)) [2] .

أما النص القرآني فله خصوصية في البعد عن الشواذ والضرورة فلا يقع فيه ، وقد أجمعوا على شذوذ قراءة : (الحمدِ لِله) ، قال ابن هشام : ((إِنَّ الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه))[3] .

المسألة الخامسة : ترخيم المنادى النكرة المقصودة

الترخيم : حذف آخر الاسم تخفيفاً للكلام [4] وهو ضربٌ من ضُروب الرِّقة واللين في الكلام ، والعرب يكثرون من التخفيف لكثرة الاستعمال ومن ذلك ما يقع على النداء ، وقد أشار سيبويه إلى العلة في بناء أسلوب النداء ، فقال : ((لكثرته في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبداً النداء ، إلّا أَنَّ تدعه استغناء

---

[1] ينظر : مغني اللبيب : 894 .

[2] الحجة في القراءات السبع : 129 .

[3] شرح شذور الذهب : 428 .

[4] ينظر : التعريفات : 78/1 ، تأليف : علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ) ، تح : إبراهيم الإبياري ، ط 1 ، دار الكتاب العربي – بيروت ، 1405هـ ..

بإقبال المخاطب عليك ...)) [1] وقف الأنطاكي على هذه المسألة لدى شرحه الشاهد [2] :

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

فقال : ((صاح : مرخم صاحب ، وهو شاذ ، لأنه نكرة)) [3] .

يعني نكرة مقصودة ، وفي ذلك مخالفة لما عليه شرط الترخيم إذ اشترطوا فيه العلمية [4] وزاد بعضهم على علة كونها نكرة على أخرى وهو استعمالها في كلام العرب كثيراً قال الرضي : ((ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ نحو (يا صاح) ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله)) [5] .

وقد وقف النحاة على هذه اللفظة فذهب قسم منهم إلى أَنَّه مرخم « صاحب » وهذا قول الأنطاكي تابعاً بذلك المبرد [6] ، وابن السراج [1] ، وابن

---

[1] الكتاب : 208/2 .

[2] البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن ونسبه إلى أبي الجراح العقيلي : 20/3 ، خزانة الأدب : 91/5 ، تأليف : عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ) ، تح : محمد نبيل طريفي وأمين بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 .

[3] غنية الأريب : 684/4 .

[4] ينظر : الأصول في النحو : 365/1 ، ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 349/1 .

[5] شرح الرضي على الكافية : 398/1 .

[6] ينظر : المقتضب : 244/4 .

وابن مالك [2] . وذهب آخرون إلى أَنَّه مرخم « صاحبي » وهو قول ابن جني ، وابن خروف [3] .

وعلى رأي الفريقين فالترخيم في « صاح » شاذ فعلى رأي الفريق الأول ؛ لأنه نكرة مقصودة ، وعلى رأي الفريق الثاني ؛ فلأن المضاف إليه لا يرخم . وما ذهب إليه الأنطاكي هو أقرب للصواب عندي فهو وإن كان على الرأيين شاذ إلّا أَنَّ ترجيح الأول أولى لقلة الحذف الذي يترتب على الترخيم ، فضلاً عن ذلك وجدنا من يجوّز ترخيم النكرة المقصودة . جاء في كتاب المساعد وغيره : ((وفي البديع : إنما مُنِع ترخيم النكرة العامة نحو (شجرة ونخلة) وإنه يرخم منها ما كان مقصوداً)) [4] .

المسألة السادسة : تفسير ضمير الشأن

ضمير الشأن ضمير مبهم لا يُقصد به شيءٌ ، فهو ليس كبقية الضمائر يختلف عنها بخمسة أوجه ذكرها ابن هشام في المغني [5] وأبرز ما يميزه كما قال سيبويه : ((ولا يكون في موضعه مظهرٌ)) [6] ويؤتى به في

---

[1] ينظر : الأصول في النحو : 365/1 .

[2] ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك : 1360/3 .

[3] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2246/5 ، تأليف : أبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) تحقيق وشرح ودراسة : رجب عثمان محمد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، ط 1 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1418-1998م .

[4] المساعد على تسهيل الفوائد : 547/2 ؛ همع الهوامع : 80/2 .

[5] ينظر : مغني اللبيب : 636 .

[6] الكتاب : 76/2 .

السياق لقصد ، يقول ابن الحاجب : ((وإنما وضعوه ليعظموا القصة المذكورة بعده ، لأن الشيء إذا ذكر مبهماً ثم فُسِّر كان أوقع في النفس مِن وقوعه مُفسِّراً)) [1] . يقدمونه قبل جملة المبتدأ والخبر المعرّاة من النواسخ ، نحو : (هو زيد منطلق) ، أي الشأن ، ويتصل بارزاً مع أَنَّ وأخواتها نحو : (إنَّه أمّة الله ذاهبة) ، ومع ظننت نحو:(ظننته زيد منطلق) ، ومستتراً مع كان وأخواتها نحو : (كان زيد ذاهب) ، و: (كاد تزيغ قلوب فريق منهم) [2] ، ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله تعالى: (فإنها لا تعمى الأبصار) [3] [4] .

هذه الجزئية من المسألة تعرفنا فيها على ماهية ضمير الشأن ، وما يهمنا موقف الأنطاكي من مفسِّر هذا الضمير فذهب إلى إنَّ ضمير الشأن لا بد أن تفسره جملة [5] متابعاً البصريين في ذلك ، فقد ذهبوا الى أن مفسر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة [6] . وإلى ذلك ذهب ابن مالك [1] وأبو حيان

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل : 472/1 ، تأليف : أبي عمرو بن عمر ابن الحاجب (ت 646 هـ) تح : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد 1982 .

[2] التوبة من الآية 117 .

[3] الحج من الآية 46 .

[4] ينظر: المفصل في صنعة الاعراب : 173/1 .

[5] ينظر: غنية الأريب : 77/3 .

[6] ينظر: الأزهية في علم الحروف : 190–191 ، تأليف : علي بن محمد الهروي (ت 415 هـ) تح : عبد المعين الملوحي ، ط 2 ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ، 1413هـ–1993م . شرح المفصل : 114/3 ، همع الهوامع : 272/1 .

حيان الذي قال زيادة على ما جاء به البصريون : ((شرط الجملة التي يخبر بها عن ضمير الشأن أن تكون مصرّحاً يجزأ بها ، فلو حذف جزء منها لم يُجُزْ ؛ وذلك لأن هذا الضمير مؤكِّد من حيث المعنى للجملة ، وجيءَ به لتفخيم مدلولها ، ومن حيث ذلك لا يناسب اختصارها بحذف شيءٍ منها)) [2] .

وأما الكوفيون والأخفش فجوزوا أن يفسر ضمير الشأن بالمفرد فأجازوا : (ظننته قائماً زيدٌ) ، فيجعلون الهاء ضمير الشأن و « قائماً » مفعولاً ثانياً لـ « ظننت » ويرفعون « زيداً » بـ « قائماً » ويفسرون بـ « قائم » ومرفوعه ضمير الشأن ، وهذا تفسير بمفرد [3] واستدلوا بمواضع من القرآن الكريم منها ما ذكره الفراء في قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [4] فقال : ((تكون هي عماداً يصلح في موضعها « هو » فتكون كقوله : (أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [5])) [6] .

لقد ردَّ النحاة رأي الكوفيين ، قال ابن مالك في مثالهم : ((أمَّا تجويزهم نحو (ظننته قائماً زيدٌ) على أن تكون الهاء ضمير الشأن ، فمردود أيضاً ، لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيدٌ مبتدأً مؤخراً ، وكون ظننت ومفعوليها

---

[1] ينظر : شرح التسهيل : 163/1 .

[2] التذييل والتكميل : 274/2 ، تأليف : أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تح : حسن الهنداوي ، ط1 ، دار القلم ، بيروت 1 – 6 .

[3] ينظر : شرح المفصل : 114/3 ، شرح الرضي على الكافية : 465/2 ، همع الهوامع : 272/1 .

[4] سورة الأنبياء : من الآية 97 .

[5] سورة النمل : من الآية 9 .

[6] معاني القرآن للفراء : 165/3 .

خبراً مقدم ، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن ؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك ، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم)) [1] فـ « زيد » عنده مبتدأ مؤخر و « ظننته » ومفعولهما خبر مقدم ، وذكر الدماميني أَنَّ مذهب الكوفيين في المسألة ليست مقصورة على هذا التركيب ؛ فمن مثلها عندهم : (ظننته قائماً الزيدان أو الزيدون) ، ولا يأتي هنا هذا التخريج أصلاً [2] ، وعلى مثل هذا ردَّ السمين الحلبي في أَنَّ الكوفيين إنما يجوزونه بمفردٍ عاملٍ عمل الفعل ، فنحو: (إِنَّه قائم زيدٌ) ، و(ظننته قائماً زيدٌ) في صورة الجملة إذ الكلام مسند ومسند إليه [3] . وقال ابن السراج عن أمثلة الكوفيين : ((فيقولون : ظننته قائماً زيدٌ ، ولا أعرف لذلك وجهاً في القياس ولا السماع من العرب)) [4] .

والذي يراه الباحث أَنَّ رأي البصريين أقرب للصواب فإنه إذا كان المقصود من المفسِّر إزالة ما أُبهم وتفخيمه عند المستفهم عنه فإنه قد لا يتحقق بالجملة ، فالمفرد – كما ذكر أبو علي الفارسي – لا يحصل به التفسير ؛ لأنه يرتفع على أَنَّه خبر للضمير والإخبار المفردة لا تكون تبياناً للمبتدآت ولا تفسيراً لها [5] .

---

[1] شرح التسهيل : 164/1 .

[2] ينظر: تعليق الفرائد : 123/2 ، تأليف : محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت 827 هـ) ، تح : محمد بن عبد الرحمن المفدى ، القاهرة 1396هـ ـ 1976م .

[3] ينظر الدر المصون : 593/4 .

[4] الأصول في النحو : 183/1 .

[5] ينظر: المسائل الحلبيات : 249 ، تأليف : أبي علي الفارسي ، تح : حسن هنداوي ، دار المنارة – بيروت .

المسألة السابعة : وقوع المصدر حالاً

ذهب الأنطاكي إلى جواز حذف الحال لدلالة مصدره عليه ، فقال نحو: (أتيته ركضاً) ، أي : اركض ركضاً [1] ، والظاهر من كلامه أنه يُجيزه قياساً [2] . وهو مذهب الكوفيين[3] وبعض النحاة منهم المبرد إذ قال : ((ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده ، فيكون حالاً لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه ، وذلك قولهم : قتلته صبراً ، إنما تأويله : صابراً أو مصبراً وكذلك : جئته مشياً)) [4] فـ « صبراً » و « مشياً » عنده منصوب على المصدرية بفعل محذوف .

أما جمهور النحاة فلم يجيزوا القياس عليه ، فسيبويه عقد له باباً فقال: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب ، لأنه موقوع فيه الأمر وذلك قولك : قتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ومفاجئةً وكفاحاً ومكافحةً ، ولقيته عِياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً ؛ وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ ؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً)) [5] ، وكون المصدر نفسه حالاً [1] ، مخالف لأصولهم

---

[1] ينظر : غنية الأريب : 513/4 .

[2] قال الانطاكي ــ في معرض كلامه ــ عن حذف الحال : ((إن حذف البدل خلاف القياس ، ولهذا لم يعقد له فصلاً وقد يحذف الحال لدلالة مصدره عليه))

[3] ينظر شرح ابن عقيل :2 / 253 .

[4] المقتضب : 234/3 .

[5] الكتاب : 1/ 370 .

لأصولهم في أن الحال مشتق ، أو ما يؤول بالمشتق ، والمصدر ليس مشتقاً ولا مؤولاً به ؛ ومع روايته كثيراً من الامثلة الواردة عن العرب ، إلا إنه منع القياس ، وإلى ذلك ذهب ابن السراج [2] والزمخشري [3] والعكبري [4] والمرادي[5] . وعلل ابن جني امتناع القياس فذكر أَنَّ حذف الحال لا يحسن ، لأن الغرض منه توكيد الخبر بها وما طريقه طريق التوكيد فغير لائق به الحذف ، فأما ما جزناه من حذف الحال في قوله تعالى (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)[6] أي : فمن شهده صحيحاً بالغاً ، إنما دل عليه الإجماع والسنة ، وغير هذا الموضع لا يجوز[7] ؛ ووافقه الرضي في ذلك إذ قال: ((لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً ، بل يقتصر على ما سُمِع منها نحو : قتلته صبراً ، ولقيته فجاءة وعياناً ، و كلمته مشافهة ، و أتيته ركضاً

---

[1] قال الاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد: ((حجتهم فيما ذهبوا اليه أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب في نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعتاً كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولاً مطلقاً، والاصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأدبت أكمل التأدب ، ويقع المصدر خبراً ونعتاً والاصل في الموضعين للوصف)) ؛ ينظر : هامش شرح ابن عقيل : 2 / 253 .

[2] ينظر: الأصول في النحو : 163/1 .

[3] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : 90/1 .

[4] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : 263/1 .

[5] توضيح المقاصد والمسالك : 697/2 .

[6] البقرة : من الآية 185 .

[7] ينظر: الخصائص : 378/2–379 .

أو عدواً أو مشياً ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه ، فلا خلاف أنه ليس بقياس)) [1] .

والذي يراه الباحث أنَّ ما تواضع عليه البصريون اقرب للصواب ؛ وإنَّ فتح باب القياس لكل ما ورد في كلام العرب وقبولهم له يؤدي الى اختلاط وأخلال وتضارب في وضع القواعد النحوية .

الخاتمة

1 – لم أجد الأنطاكي من النحاة الذين يتبعون سالفيه تباعاً فيه المحاكاة التامة والاستسلام الكامل لآرائهم ، وإنما كان – في معظم الأحيان – يقف موقف الناقد المتفحص لتفسيراتهم ، وأقوالهم ، وآرائهم ، فهو يشاركهم بأقواله وتفسيراته الخاصة مستدركاً عليهم ما فاتهم ، ومصححاً لهم ما وجده خاطئاً .

2 – إنَّ الأنطاكي نحويٌ همام وعالمٌ متمكن متتبع لا يقبل أقوال وآراء غيره من شراح المغني دون تبصر ولا يأخذ بها من دون تمحيص أو تثبت وهو لا يتورع عن أن يستدرك عليهم أقوالهم وأساليبهم وأن يعارضهم في آرائهم ويخالفهم فيما يذهبون إليه إذا ما لمس في هذه الأقوال ضعفاً أو في أساليبهم ركاكةً أو رأى فيها بعداً عن الصواب .

3 – ظهرت من خلال هذا البحث شخصية نحوية احتكم في كثير من الآراء على عقليته ما يجعله في مصاف النحاة المُبرّزين فقد

---

[1] شرح الرضي على الكافية : 38/2 .

وقف على مسائل اختلف فيها النحاة كالجرِّ على الجوار وإعمال اسم الفاعل والتنازع وغيرها .

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تأليف : أبي حيان الأندلسي(ت 745 هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، ط 1، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1418-1998م .
- الأزهية في علم الحروف ، تأليف : علي بن محمد الهروي (ت 415 هـ) تح : عبد المعين الملوحي ، ط 2 ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ، 1413هـ-1993م.
- الأصول في النحو ، تأليف: أبي بكر محمد بن سهل السراج (ت 316 هـ) تح:عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، 1408هـ-1988 .
- إعراب القرآن للنحاس ، تأليف : أبي جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ) تح : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، 1409هـ-1988م .
- أمالي ابن الحاجب ، تأليف : أبي عمرو عثمان ابن الحاجب (ت 646 هـ) دراسة وتحقيق : فخر قدارة ، دار عمار ودار الجيل ، 1409هـ-1989م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف : عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري ، ط1 ، المكتبة العصرية ، 1424هـ-2003م .

- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، تأليف : جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، 1399هـ-1979م
- الإيضاح في شرح المفصل ، تأليف : أبي عمرو بن عمر ابن الحاجب (ت 646 هـ) تح : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد 1982 .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تأليف : ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد السبتي (ت 688 هـ) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 1986 .
- تذكرة الحفاظ ، تأليف : أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745 هـ) ، تح : عفيف عبد الرحمن ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406هـ-1986م .
- التذييل والتكميل ، تأليف : أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تح : حسن الهنداوي ، ط1 ، دار القلم ، بيروت 1 – 6 .
- التعريفات ، تأليف : علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ) ، تح : إبراهيم الإبياري ، ط 1 ، دار الكتاب العربي – بيروت ، 1405هـ .
- تعليق الفرائد ، تأليف : محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت 827 هـ) ، تح : محمد بن عبد الرحمن المفدى ، القاهرة 1396هـ ـ 1976م .
- تفسير البحر المحيط ، تأليف : أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تح : عادل أحمد وعلي محمد ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1422هـ-2001م .

- تفسير جامع البيان في تأويل القرآن ، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت 310 هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، 1420 هـ – 2000 م .
- تفسير الجامع لأحكام القرآن ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، (ت 671 هـ) ، تح : هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1423هـ–2003م .
- تفسير روح المعاني ، تأليف : أبي الفضل محمود الآلوسي (ت 1270هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت 606 هـ) ، ط 1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1421هـ–2000م.
- تفسير الكشاف ، تأليف : أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 583هـ) ، تح عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- تفسير اللباب في علوم الكتاب ، تأليف : أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1419 هـ –1998م .
- توضيح المقاصد والمسالك ، تأليف : بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) تح: عبد الرحمن علي سليمان ، ط 1، دار الفكر العربي، 1428هـ–2008م .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تأليف : محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ) ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، 1430هـ – 2009م .
- الحجة في القراءات السبع ، تأليف : أبي عبد الله الحسين بن أحمد ، بن خالويه (ت 370 هـ) تح : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، 1401هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف : عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ) ، تح : محمد نبيل طريفي وأمين بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 .
- الخصائص ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، (ت 392 هـ) تح : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت .
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ) ، تح : أحمد محمد الخراط ، ط 1، دار القلم ، دمشق ، 1414هـ–1994م .
- ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث ، اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1425–2004 م .
- ديوان مرار الأسدي ، جمعه : نوري حمودي القيسي ، ط 1 ، 1972 .
- سر صناعة الإعراب ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، 1405هـ–1985م .
- شرح ابن عقيل ، تأليف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمذاني (ت 709هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2 ، دار الفكر، دمشق 1985.

- شرح التسهيل لابن مالك ، تأليف: ابن مالك محمد بن عبد الله الأندلسي ، تح:عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي ، ط 1، دار هجر للطباعة ، مصر، 1410هـ-1990م.
- شرح الجمل ، تأليف : ابن عصفور الأشبيلي (ت693هـ) تح : د. صاحب أبي جناح ، ط 1 ، القاهرة ، 1971م .
- شرح ديوان امرئ القيس (السكري) ، دراسة وتحقيق : أنور عليان ومحمد علي ، ط 1، مركز زايد للتراث والتأريخ ، 1421هـ-2000م.
- شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، ط 2 ، بيروت لبنان 1983م .
- شرح الرضي على الكافية ، تأليف : محمد بن الحسن الرضي (ت 686 هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط 2 ، جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا ، 1996.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تأليف : ابن هشام عبدالله بن يوسف بن عبد الله (ت761هـ) ، تح : عبد الغني الدقر، ط 1 ، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق ، 1984م .
- شرح قطر الندى ، تأليف ابي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام(ت 761 هـ) تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة ، 1383 هـ .
- شرح الكافية الشافية ، تأليف : ابن مالك محمد بن عبد الله(ت 671هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط 1، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، السعودية .
- شرح الكتاب للسيرافي ، تأليف : أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368 هـ) تح : حمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، ط 1 ، دار الكتاب العلمية بيروت ، 2008م

- شرح المفصّل لابن يعيش شرح المفصّل ، تأليف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ) ، المطبعة المنيرية ، مصر .
- شرح ملحة الإعراب ، تأليف : أبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516 هـ) ، تح : فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .
- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموقعها في القرآن الكريم ، تأليف : فهمي حسن النمر ، دار الثقافة للطباعة القاهرة ، 1985 .
- علل النحو ، تأليف : أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381) ، تح : محمد جاسم الدرويش ، ط 1 ، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية ، 1420هـ-1999م .
- العلم في العربية ، رسالة ماجستير تقدم بها سامي عبد الله فرحان الجميلي إلى جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1988 .
- الغرة المخفية في شرح الدرر الألفية ، تأليف : أبي العباس أحمد بن الحسين الخباز ، (ت 639 هـ) تح : حامد محمود العبدلي ، ط 1 ، دار الأنبار ، العراق 1990م .
- غنية الأريب ، تأليف : مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت 1100هـ) ، تح: حسين صالح الدبوس وآخرون ، عالم الكتب الحديث ، ط1، أربد- الأردن 2011م .
- الكامل في اللغة ، تأليف : محمد بن يزيد المبرد ، (ت 285 هـ) ، تح : محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط 3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1417هـ-1997م .
- الكتاب ، تأليف : أبي البشر عمرو بن عثمان بن فنبر سيبويه (ت180 هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان .

- الكنز في القرآءات العشر ، تأليف أبي محمد عبدالله بن عبدالمؤمن المقرئ (ت741هـ) ، تح : د. خالد المشهداني ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة 1425هـ ـ2004م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، تأليف : أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تح : غازي مختار طليمات ، ط 1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1416–1995م .
- المسائل الحلبيات، تأليف: أبي علي الفارسي ، تح: حسن هنداوي، دارالمنارة ، بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، تأليف بهاء الدين بن عقيل ، تح : محمد كامل بركات ، ط 1 ، دار الفكر – دمشق ، 1402هـ–1982م.
- مشكل إعراب القرآن ، تأليف : مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، تح : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1405هـ .
- معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، (ت 207 هـ) ، تح : أحمد يوسف نجاتي وآخرون .
- معاني القرآن ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311 هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الجليل عبدة شلبي ، ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1408هـ–1988 .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تح : مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق ، 1985م .

- المفصّل في صنعة الإعراب ، تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري ، تح : علي بو ملحم ، ط 1، مكتبة الهلال ، بيروت لبنان 1993م .
- المقتضب ، تأليف : أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- همع الهوامع ، تأليف : أبي بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، تح : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر .